# اثر الاحتلال الايطالي لأثيوبيا على العلاقات المصرية ـ الايطالية عام ١٩٣٥

**د.عبدالمجيد كامل عبد اللطيف*** **زينب خالد حسين**
*جامعة بغداد ـ كلية التربية للبنات ـ قسم التاريخ

**الملخص**
أدى وصول الحزب الفاشي الايطالي إلى سدة الحكم وتولي بنيتو موسوليني منصب رئيس الوزراء الايطالي في عام ١٩٢٢، إلى تعالي الاصوات بضرورة أيجاد مستعمرات لايطاليا أسوةً بالدول الاستعمارية الأخرى، لاسيما وأن مستعمراتها في ليبيا وارتيريا والصومال لم تكن تحقق طموحاتها، فكان لابد من أحتلال اثيوبيا لاحياء احلامها في بسط سيطرتها على البحر الأحمر والمتوسط واقامة امبراطورية واسعة ترضي اطماعها الاستعمارية.
أكتسب الغزو الايطالي لأثيوبيا أهمية خاصة، لما ادى إلى اختلال موازين القوى السياسية لا على صعيد القوى المحلية في المنطقة فحسب، وانما على صعيد الاقطار الممتدة على الساحل الغربي للبحر الأحمر والقرن الافريقي. وكان لمصر موقفاً واضحاً من ذلك الاحتلال لما يربطها باثيوبيا مصالح مشتركة، لاسيما منبع نهر النيل.
قسم البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة، تناول المبحث الأول الموقف الرسمي المصري من الاحتلال الايطالي لأثيوبيا، والعقوبات الاقتصادية ضد ايطاليا، اما المبحث الثاني فتناول الموقف الشعبي المصري من الاحتلال الايطالي لأثيوبيا.
أعتمد البحث على مصادر متنوعة تأتي الوثائق في مقدمتها، ومنها الوثائق غير المنشورة والموجودة في دار الكتب والوثائق ببغداد، والوثائق البريطانية غير المنشورة، فضلاً عن الوثائق المنشورة والتي تمثلت في الكتب الوثائقية، كما اعتمد البحث على المصادر العربية والأجنبية والصحف والمجلات.
وفي خلال كتابة البحث واجهت صعاب عدة، منها عدم تمكني من الحصول على الوثائق الايطالية التي تسلط الضوء على موضوع البحث، وقلة المصادر الأجنبية والعربية التي تبحث في علاقات ايطاليا الخارجية، لاسيما مع مصر.

# The Role of Italian Occupation of Ethiopia On the Egyptian-Italian Relations 1935

**Dr. Abdul Majeed Kamil Abdullateif*** **Zainab Khalid Hussein**
*University of Baghdad - College of Education for Women - History Dept.

**Abstract**
When the Italian fascist party leaded & access to the top of regime, it took Benito Mussolini as a post of Italian prime minister on 1922, that lead to rise the voices which need to find colonies of Italy, like other colonial countries, especially that of its colonies in Libya, Eritrea and Somalia were not achieved its ambitions, was to be the occupation of Ethiopia to revive her dreams to exert control over the Red sea and the Mediterranean and the establishment of a vast empire satisfy colonial ambitions.
the Italian invasion of Ethiopia gained particularly important, what led to the disruption of the balance of political forces is not at the level of local powers in the region, but at the level of the extended diagonals on the west coast of the red sea and horn of Africa. Egypt had a clear position from the occupation of what connects Ethiopia common interests, particularly the source of the river Nile.
The research which divided in to the introduction, two sections, and conclusion, taking the first section of the Egyptian official position of the Italian occupation of Ethiopia, and economic sanctions against Italy, while the second topic addressed the Egyptian popular position of the Italian occupation of Ethiopia.
The research depend on a variety of sources documents come in the forefront, including documents unpublished in the library and archives in Baghdad, the British and the documentation is not published, as well as published documents, which was the documentary books, as research on Arab and foreign sources, newspapers and magazines adopted.

The Egyptian-Italian relations took a gradual decline in the wake of the Italian occupation of Ethiopia in 1935, and was the Egyptian official position is identical with the British position, at the beginning of it, but it evolved over the public pressure to stand opposed to the occupation, especially after realizing Egyptian politicians that control of Italy to Ethiopia means of control Lake Tana, source of the Nile and then it will be the lifeblood of Egypt is vital, however, Italy, not to mention the control of Italy to Libya, and that means the occurrence of Egypt between pliers Italy, so what that floated the idea of economic sanctions against Italy until the Egyptian government announced its acceptance to apply those sanctions, despite the lack of participation membership in the nations league, but they saw the U.N. resolution only door that it can stand against the Italian expansion. He was to participate in the Egyptian penal significant role in disturbing the relations with the Italians, who claimed that they understands the Egypt's position on the grounds that he came according to what you want Britain.

Was a popular position Egyptian prominent role in the Italian war Ethiopian, as opposed strongly the Italian occupation of the Egyptians felt the seriousness of the occupation on their lives and their future, and they keep their best to share with Ethiopians to repel the Italian aggression and demonstrated dramatically by sending material and humanitarian aid to Ethiopia was the Egyptian medical missions a big role to help the war-wounded from the Ethiopians, as was the Egyptian parties and the press a large role in stirring public opinion against the Italian occupation of Ethiopia.

**المبحث الأول**

**الموقف الرسمي المصري من الاحتلال الايطالي لأثيوبيا، والعقوبات الاقتصادية ضد ايطاليا**

بدأ الهجوم الايطالي على اثيوبيا في الثالث من تشرين الأول ١٩٣٥ بعد صدور الأوامر المباشرة من موسوليني ، الذي طلب بدء العمليات الهجومية مع عدم اعلان الحرب للاستفادة من عنصر المباغتة وحتى لا تتدخل الدول الكبرى لصالح اثيوبيا وتكونت القوات الايطالية من فيلقين الأول من جهة الشمال ويقوده الجنرال دي بونو والثاني من جهة الجنوب ويقوده(غرازياني)[١] Graziani، واستطاعت القوات الايطالية احتلال اثيوبيا في اقل من عام على الرغم من مقاومة القوات الاثيوبية التي لم تكن منظمة وغير مجهزة بأسلحة حديثة، ناهيك عن الاستعمال المفرط للسلاح الكيماوي (الغازات السامة) من القوات الايطالية[٢].

التزمت الحكومة المصرية الحياد تجاه النزاع الايطالي ـ الاثيوبي، وكان موقفها نابعاً من موقف الحكومة البريطانية التي كانت تمسك بزمام الأمور السياسية في البلاد وجاء ذلك الموقف واضحا من خلال التصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء المصري توفيق نسيم[٣]، في الثالث من اب عام ١٩٣٥، وذلك ردا على الاستفسار الموجه اليه من الصحفيين المصريين، بشان الموقف المصري حيال النزاع الايطالي ـ الاثيوبي، إذ اعلن قائلا: " بان الحكومة المصرية لم تتخذ قرارا بذلك الشأن ولكن على اية حال فان موقف مصر سيكون بشكل عام مطابقا لموقف بريطانيا"[٤].

انتقدت الصحف المصرية تصريح رئيس الوزراء ووصفته بأنه أضاع كل فرصة ممكنة في الحصول على تنازلات من الحكومة البريطانية في مقابل تأييد مصر المعنوي والمادي الذي قدمته في ظل تلك الأزمة، وذكر بان توفيق نسيم جعل من حكومته إدارة تابعة لدار المندوب السامي وان مصر أصبحت مستعمرة بريطانية لأنه اهمل واجبه بفشله بالمطالبة بمعاهدة تتضمن تنازلات من بريطانيا مقابل اتخاذ مصر موقف مماثل لموقف بريطانيا تجاه ما يحصل في اثيوبيا . وأكدت الاخبار أن الشعب المصري كله استنكر تصرف رئيس الوزراء الذي لا يتفق مع روح الدستور وعلى ذلك يصبح لاغيا وباطلا[٥].

الواضح من بيانات الصحف المصرية انها تعاملت مع العدوان الايطالي بما يخدم مصلحة مصر لاسيما بعد مطالبتها باستغلال تلك الاحداث لصالح الحصول على مكاسب سياسية من الجانب البريطاني، في الوقت نفسه الذي كانت فيه الوزارة المصرية تجاري الموقف البريطاني ومحاولة كسب ودهم مما جعلها في موقف محرج بين سياستها في الداخل وتعاملها السياسي مع بريطانيا، مما دفع الحكومة المصرية لتقديم المساعدات المتنوعة لاثيوبيا بطريقة غير مباشرة، فقد قررت الحكومة المصرية منع العمال المصريين من السفر إلى اثيوبيا والعمل لصالح الشركات الايطالية التي كانت تقوم بشق الطرق وبناء الثكنات العسكرية وأعمال البناء الأخرى التي عدتها الحكومة المصرية استعدادات حربية لا ترغب بان يشترك ابناءها فيها[٦]، كما ابدى توفيق نسيم بعض القلق تجاه ما حصل وما قد يؤدي في حال انفجار الأوضاع فاقترح على الملك فؤاد الأول زيادة عدد الجيش المصري لمواجهة الاخطار المحتملة[٧]، لكن الملك فؤاد رفض الفكرة ووصفها بأنها مثيرة للسخرية ، وطلب من رئيس الوزراء ان يوجه اهتمامه لما قد يحدث في حالة قيام طائرة مقاتلة بضرب خزان

اسوان بالقنابل او ضرب قناطر اسيوط او القناطر الخيرية او غيرها، لأن الملك كان يخشى من القاء القنابل على القناطر ومن ثم حدوث فيضان يدمر البلد[٨].

قام توفيق نسيم بشرح مخاوف الملك فؤاد الأول إلى المندوب السامي البريطاني في مصر السير (مايلز لامبسون)[٩] Miles Lampson ، الذي رحب بما سمعه وعدّه طلبا من ملك مصر ورئيس وزرائها للحكومة البريطانية بان تقوم بحماية الخزانات والسدود المصرية فرتب على الفور لقاء مع بعض كبار العسكريين البريطانيين، وحضر القائد العام للقوات البريطانية في مصر وقائد القوات الجوية الملكية في الشرق الأوسط، وناقش معهم الإجراءات المقترحة لحماية الصحراء الغربية والحدود الجنوبية الغربية لمصر برا وجوا من أي هجوم محتمل جوي او بري تشنه القوات الايطالية[١٠].

استغل السير مايلز لامبسون تلك التطورات لمصلحة بلاده، ولاسيما فيما يتعلق بشؤون القوات الجوية، فقد أرسل إلى حكومته قائلاً : " إن تلك الدعوة تقدم فرضية عظيمة لتنظيم الرحلات الجوية للطائرات العسكرية في مصر والتي تحددها الخطوط الرئيسة لبرقية وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣١ تموز ١٩٣٣ وهو الشيء الوحيد الذي لم ننجح في تحقيقه حتى الان "[١١]، وأرسل لامبسون فيما بعد إلى توفيق نسيم مذكرة بين فيها رغبة الحكومة البريطانية بإجراء ترتيبات جديدة فيما يتعلق بطيران الطائرات العسكرية الأجنبية من وإلى مصر، موضحا أن على الحكومة المصرية ان تطالب الحكومات الأجنبية بتصريحات لتحليق طائراتها فوق مصر من خلال القنوات الدبلوماسية ، كما يجب على الحكومة المصرية مراجعة المندوب السامي قبل منح الاذن المطلوب[١٢].

كان المقصود من عبارة الطائرات العسكرية الأجنبية هو الطائرات الايطالية، ولاسيما ان الحكومة المصرية كانت قد منحت الحكومة الايطالية تصريحا مؤقتا بمرور طيران الخدمة في الأجواء المصرية بتاريخ الرابع عشر من كانون الأول ١٩٣٤، كما وقعت اتفاقية في روما لإنشاء خط نقل جوي بين بريطانيا وايطاليا، ومنحت تلك الاتفاقية الحق لبعض شركات النقل الجوي الايطالي، في تشغيل خدمات منتظمة بين عدن والصومال البريطاني والسودان[١٣]، لذلك خشيت الحكومة البريطانية من امكانية استغلال ايطاليا لتلك الاتفاقية او التأثير في مصر فأوضح وزير الخارجية البريطاني السير (صموئيل هور) [١٤] Samuel Hoare بان الموقف الذي يجب ان تتخذه الحكومة المصرية في حالة وقوع الحرب بين ايطاليا وأثيوبيا هو عدم اعلان الحياد الرسمي[١٥].

جاء ذلك التوضيح من خلال البرقية التي أرسلها صموئيل هور إلى مايلز لامبسون في الخامس عشر من تشرين الأول ١٩٣٥، إذ بين أنه :" في حال قيام الحرب بين ايطاليا وأثيوبيا فيجب على الحكومة المصرية عدم اعلان الحياد رسميا ، كما يجب نصح الحكومة المصرية بان تقوم بمنع دخول الافراد والقوات الايطالية إلى الأراضي المصرية ، وفي حالة حدوث ذلك فيجب ان يتم ايقافهم وإرجاعهم وإذا لم ينصاعوا للأمر فعلى الحكومة اعتقالهم ... كما يجب عدم السماح للطائرات العسكرية الايطالية اختراق الأجواء المصرية او الهبوط داخل الأراضي المصرية، وان يجري ابلاغ الحكومة البريطانية بذلك ، اما الطائرات المدنية فيجب التأكد من انها ليست حربية ، وعلى الحكومة المصرية ان تنتظر وصول التعليمات اليها من الحكومة البريطانية في أي امر جديد"[١٦].

ويبدو من خلال تلك البرقية ان الحكومة البريطانية كانت ترغب بمنع استفادة ايطاليا من مصر وأجوائها لمحاولة حصرها في مناطق الصومال ومناطق نفوذها في اثيوبيا وعدم تمكنها من الاتصال بقواعدها في ليبيا ومن ثم السماح للايطاليين بالمرور البحري فقط عن طريق قناة السويس وذلك الامر سيسهل لبريطانيا التعرف على ما سترسله ايطاليا من مؤن وقوات وحجمها وأعدادها وما إلى ذلك من الأمور الاستخبارية، فضلا عن عدم إفساح المجال للمصريين والايطاليين للتقارب فيما بينهم.

وفي تلك الاثناء كانت عصبة الأمم تناقش موضوع فرض عقوبات اقتصادية على ايطاليا لهجوم قواتها العسكرية غير المبرر في اثيوبيا، وكانت وزارة الخارجية البريطانية تتدارس مع المندوب السامي البريطاني في مصر بشأن موقف مصر من تلك العقوبات المقترحة ومدى امكانية تنفيذ ذلك ، ولاسيما أن مصر ليست عضوا في عصبة الأمم ، كما أن مصر كانت مرتبطة بمعاهدة تجارية مع ايطاليا منذ عام ١٩٣٠ وكان لايطاليا حق التمتع بامتيازات قي مصر ضمن الدول الأخرى صاحبة الامتيازات[١٧].

وبما ان مصر دولة غير عضو في عصبة الأمم فقد طرحت بريطانيا فكرة اشراك الدول غير الأعضاء في عصبة الأمم ببيان رأيها في امكانية توقيع العقوبات على ايطاليا، فأرسلت إلى السير مايلز لامبسون لحضور مناقشات العصبة بعده المندوب السامي في مصر، ومن ثم قدمت بريطانيا مقترحات عصبة الأمم بشان العقوبات إلى الحكومة المصرية، إذ قام مجلس الوزراء المصري بالموافقة من حيث المبدأ على تلك المقترحات وأحال الموضوع إلى لجنة وزارية لبحث امكانية تطبيق تلك العقوبات[١٨].

أبلغ المندوب السامي رئيس الوزراء المصري توفيق نسيم بتلك المقترحات ووعده بأنه سيستشيره ويأخذ برأيه فيما له علاقة بالعقوبات على ايطاليا بمجرد وصول التعليمات والتوصيات من عصبة الأمم، ولم يبدِ توفيق نسيم أية معارضة، وباشر على الفور بتشكيل لجنة ضمت كلا من وزير العدل امين انيس ووزير المالية احمد عبد الوهاب والمستشار القانوني (ارثر بوث) Arthur Both ، لدراسة موضوع العقوبات الاقتصادية من الناحية القانونية ، ولاحظ لامبسون أن هناك بعض الوزراء يؤيدون توقيع العقوبات الاقتصادية في حين أن بعضهم الاخر يرى في تلك المسالة فرصة ممكنة لخرق الامتيازات الأجنبية[١٩].

وما أن وصلت توصيات عصبة الامم، حتى وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في الثلاثين من تشرين الأول ١٩٣٥، من حيث المبدأ على مقترحات العصبة بشأن تطبيق العقوبات الاقتصادية على ايطاليا ، وأحال الموضوع إلى اللجنة الوزارية المشكلة مسبقا لذلك الغرض بعد أن أضيف اليها وزير المعارف احمد نجيب الهلالي ، لدراسة التطبيق العملي لتلك الإجراءات الاقتصادية [٢٠].

وبناءا على ذلك اجتمعت اللجنة في السابع من تشرين الثاني ١٩٣٥، ورأت ان النقطة الأولى التي تعترض طريق اتباع حظر الواردات والصادرات من وإلى ايطاليا والتي اوصت بها عصبة الأمم تتمثل بوجود مشكلات قانونية ، وبصفة خاصة ربما قد تنشأ صعوبات لان ايطاليا لديها حقوق على وفق حقوق الامتيازات الأجنبية المعمول بها في مصر، وهنا ابلغ المستشار القانوني باقي الاعضاء بأنه اجرى دراسة عن ذلك الموضوع وانتهى إلى أن حظر الواردات من ايطاليا والصادرات اليها من صلاحيات الحكومة المصرية بما لا يسمح بمخالفة حقوق وامتيازات الأجانب في مصر[٢١].

وكان المستشار القانوني ارثر بوث يجيب عن تساؤلات اعضاء اللجنة ويحدد لهم المخارج القانونية لكل مسالة، في حين تساءل وزير المالية المصري احمد عبد الوهاب عن عملية حظر الصادرات لجهات غير حكومية فهل يعد ذلك تدخلا في عمل تاجر ما يتمتع بحقوق الامتيازات الأجنبية ومن ثم سيكون بمقدرة ذلك التاجر مقاضاة الحكومة المصرية على الاضرار الاقتصادية التي لحقت به؟ أجاب ارثر بوث انه لا جدال في حقوق الامتيازات الأجنبية التي تضمن حرية التجارة لكن الحكومة المصرية تستطيع حظر بعض أنواع البضائع لداعي السياسة العامة التي تنتهجها، وان حظر تلك الأنواع هو محدد بقانون في الاتفاقيات التجارية بين مصر والدول الأجنبية صاحبة الامتيازات مع حق حرية التجارة العامة[٢٢].

لكن وزير المالية بين أنه إذا كان للحكومة المصرية الحق في حظر الصادرات من أنواع معينة من البضائع فيجب ان يكون ذلك الحظر لكل الجهات المستفيدة من الامتيازات لا أن يقبل من أخرى ويفرض على غيرها[٢٣]، أي ان وزير المالية أراد أن يكون الحظر على كل الدول صاحبة الامتيازات وإذا لم يحصل ذلك وهو غير ممكن فالأفضل اذن الغاء قانون حقوق الامتيازات الأجنبية وذلك ما كان يريده وزير المالية المصري وعدد كبير من رجال السياسة المصرية، وحين إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية فستكون مصر قد خرجت من دائرة الإحراج السياسي مع ايطاليا ورعاياها وتجارها ولاسيما اذا علمنا ان المقصود بحظر بعض أنواع الصادرات والواردات سيكون لأمور عسكرية وتعبوية وليس لأمور اعتيادية.

واجه ذلك الاقتراح الذي طرحه وزير المالية المصري معارضة من المستشار البريطاني ، وبعد حوارات ودراسات عدة توصلت اللجنة إلى وجهة نظر قانونية، وهي أنه في قوانين الطوارئ تستطيع الدول اتخاذ ما تراه مناسبا من دون انتهاك حقوق وامتيازات الأجانب وفي الوقت نفسه جرى الاتفاق ان حظر الواردات من ايطاليا سيكون انتهاكا مباشرا للاتفاق القائم بين الدولتين وهو اتفاق الدولة الأكثر حظوة ولكن يجب أن لا يكون ذلك الاتفاق في يد التجار فيستعملونه استعمالاً سيئا وفيما له علاقة بالوضع الدولي فان الحجج السياسية التي حتمت قرار مصر للمشاركة في العقوبات التي اصدرتها عصبة الأمم تعد مبررا كافيا للحكومة المصرية لتجاهلها للالتزامات التي جاءت بها اتفاقية الدول الأكثر حظوه بما يقارب النهج الذي اضطر اعضاء عصبة الأمم لسلوكه[٢٤].

وخلال ذلك الاجتماع نبه وزير المالية المصري، انه لا يتوقع اضرارا خطيرة على مصالح بلاده الاقتصادية نتيجة تطبيق العقوبات لكنه اكد امكانية وقدرة ايطاليا على اتخاذ وسائل انتقامية ضد مصر، مثل عدم شرائها للقطن المصري ، وأنه في مثل تلك الظروف فعلى اعضاء العصبة التعاون الذي نص عليه ميثاق العصبة، وجرى الاتفاق بأنه يجب أن يتضمن الرد الرسمي على العصبة اشارة إلى تلك الملاحظة، وعلى الرغم من عدم توضيح معنى التعاون الذي جاء في كلام وزير المالية ، إلا أنه من الواضح ان التعاون الذي قصده وزير المالية هو قيام اعضاء العصبة بشراء القطن او دفع تعويض عن عدم شراء ايطاليا للقطن[٢٥].

ومن خلال عمل اللجنة عرضت قائمة الصادرات التي جرى التوصية عليها لغاية عدم تصديرها إلى ايطاليا، وكان معدن المنغنيز واحدا من الصادرات الممنوعة، وكذلك الحيوانات ظهرتا في قائمتين بصورة مكررة، وهنا بين ارثر بوث بأنه قد ابلغ مسبقا عن طريق المستشار المالي بان المنغنيز المصدر إلى ايطاليا يجري انتاجه عن طريق شركة بريطانية في مصر، وأما الحيوانات فلا يهم التوسع في عملية الحظر عليها، وبعد ذلك جرت مناقشة العقوبات المالية، ورأت اللجنة الايطالية في مصر أنه من الصعب تنفيذ العقوبات المالية التي اقترحتها العصبة حتى اذا أصدر مرسوم خاص بها[٢٦].

وبعد المناقشات رأت اللجنة أنه من الأفضل اصدار تشريع خاص بإجراءات الحضر،بالنسبة للعقوبات الاقتصادية عن طريق اصدار مرسوم بقانون كما لابد الاشارة في نص القانون المقترح إلى (ميثاق بريان - كيلوج) Kellogg -Brian [٢٧] كما لابد من الاشارة إلى دعوة عصبة الأمم للحكومة المصرية لاتخاذ ذلك الاجراء[٢٨].

وأخيرا اناطت اللجنة بوزير العدل والمستشار القانوني عملية اعداد مسودة بتوصيات اللجنة لعرضها على رئيس مجلس الوزراء ثم الملك فؤاد لاستصدار مرسوم قانون بشأنها[٢٩]، بعد ذلك اعد توفيق نسيم باشا مذكرة بتوصيات اللجنة، عرضت على مجلس الوزراء في الثالث من كانون الأول عام ١٩٣٥، أشار فيها إلى توصيات اللجنة الخاصة المنبثقة عن عصبة الامم، فيما يعلق بالعقوبات الاقتصادية التي تقرر تطبيقها على ايطاليا، مبينا أن التوصيات المذكورة وجهت إلى الدول الأعضاء وغير الاعضاء في العصبة، وأنها أبلغت مصر باتخاذ التدابير التي تراها مناسبة في مثل تلك الظروف في ضوء مقترحات اللجنة[٣٠].

أشار رئيس الوزراء توفيق نسيم في مذكرته إلى ان مصدر الدعوة والذي تمثل بقرار اصدرته عصبة الأمم في الرابع من تشرين الأول ١٩٢١، بشان القواعد التي تتبع في تنفيذ المادة السادسة عشرة من ميثاق العصبة، وفي تلك المادة

توصي العصبة بعقد اتفاقيات تؤكد تعاون الدول غير الأعضاء في العصبة فيما يتخذ من تدابير، وان توقيع ايطاليا على ميثاق كيلوج ( وهو ما تضمنته تلك المادة) يعد موافقة على تطبيق الدول لمبدأ العقوبات، ثم بين بأنه لم يعد بعد ذلك القرار ما يبرر التمييز بين الأعضاء وغير الأعضاء في العصبة فيما يتعلق بموضوع تطبيق العقوبات الاقتصادية[٣١].

وبتلك المقدمة أراد توفيق نسيم باشا توجيه رسالة لمعارضي سياسته المتماشية مع بريطانيا، وفي الوقت نفسه كانت رسالة لايطاليا بان مصر تنفذ قرارا لعصبة الأمم قد وقعت عليه ايطاليا نفسها.

وبعد خطاب توفيق نسيم عن المادة السادسة عشرة وميثاق بريان - كيلوج قال إن (( من حق مصر تطبيق العقوبات الدولية على ايطاليا لان نظام العقوبات اذا ما طبق بالوجه الصحيح فانه افضل من استعمال القوة والوسائل العسكرية لردع الدول المعتدية، كما أن مصر هي في ضمن الدول التي وقعت على الميثاق مثلها مثل ايطاليا وأثيوبيا، ومن ثم من حق الدول اتخاذ العقوبات المالية والاقتصادية لمواجهة الحرب العدوانية))، وفي النهاية ناشد توفيق نسيم باشا أعضاء مجلس الوزراء الموافقة على مذكرته موضحا أن جميع التزامات مصر تجاه ايطاليا ستكون مجمدة طوال مدة تطبيق العقوبات الاقتصادية عليها[٣٢].

وافق مجلس الوزراء المصري على فرض عقوبات اقتصادية ضد ايطاليا، وأصدر بذلك مرسوما بقانون رقم ( ١٤٥) لسنة ١٩٣٥، لفرض العقوبات الاقتصادية على ايطاليا ، نص المرسوم على منع تصدير الأسلحة والذخائر والمواد الحربية أو اعادة تصديرها أو إرسالها " ترانزيت" إلى ايطاليا أو ممتلكاتها، وتشمل تلك الممنوعات الأمور الآتية[٣٣] :

أولاً: البنادق والمدافع وأنابيبها والبنادق الاوتماتيكية والمسدسات ومختلف انواع الأعيرة النارية ومدافع (الهاوترز) Howitze[٣٤] ومدافع الهاون وقواعدها وأسلحتها وذخائرها وأجزائها الداخلية وقنابل اليد والمتفجرات والطوربيد والألغام والدبابات والعربات المصفحة والقطارات المصفحة والسفن الحربية بأنواعها والسفن حاملات الطائرات والغواصات والطائرات وأجزائها ومحركاتها والقاذفات وجميع أنواع البارود، وجميع المواد الكيماوية.

ثانياً: منع تصدير أو إعادة تصدير البضائع والمحاصيل الاتية إلى ايطاليا او ممتلكاتها " الخيل والبغال والحمير والجمال ومختلف دواب النقل و(الكاوتشوك) Caoutchouc[٣٥] والألمنيوم وأكسيد الالمنيوم والمركبات الطبيعية المشتملة على الحديد والحديد الخردة و(البوكسيت) Bauxit [٣٦]، والمنغنيز والنيكل وسبائك الحديد بمختلف انواعها ومختلف انواع خامات ومركبات وسبائك المعادن السابق ذكرها.

ثالثاً: منع دخول مختلف أنواع البضائع الواردة من ايطاليا أو ممتلكاتها باستثناء السبائك الذهبية والعملة الفضية والذهبية إلى مصر، وكذلك منع دخول جميع أنواع المحاصيل الزراعية والمصنوعات الخاصة بايطاليا وممتلكاتها إلى مصر باستثناء البضائع التي تمر بمصر " ترانزيت" او التي يعاد شحنها من مصر، والبضائع والمحاصيل التي بصدد الوصول إلى مصر وقت تنفيذ ذلك القانون[٣٧].

ومن الملاحظ أن الممنوعات الوارد ذكرها ضمن القائمة أولا، اغلبها لا تصنع في مصر ولا تملك مصر منها شيئا ولاسيما الغواصات، والمراد من تصديرها هو عدم قيام شركات او تجار ايطاليين من المقيمين في مصر بشراء تلك الأسلحة وإرسالها إلى ايطاليا او مستعمراتها عن طريق مصر.

**المبحث الثاني**

**الموقف الشعبي المصري من الاحتلال الايطالي لأثيوبيا**

كان الرأي العام المصري منحازا بصورة شبه كاملة وبجميع فئاته وطوائفه مع اثيوبيا ومتعاطفا مع قضيتها إلى أبعد حد، وجاء موقف الشعب المصري ذلك من اعتبارات عدة وهي على النحو الآتي[٣٨]:

١- تعد دولة اثيوبيا دولة افريقية جارة لمصر ترتبط بها بروابط جغرافية وتاريخية منذ اقدم العصور، فهي التي استقبلت المهاجرين الأوائل من المسلمين، كما انها منبع النيل هبة مصر.

٢- كان للعامل الديني الأثر الكبير في التعاطف المصري مع اثيوبيا ، فالمصريون مسلمون وأقباط، والأحباش كذلك، كما أن الكنيسة الاثيوبية كانت تابعة للكنيسة المصرية وأن العادة جرت على اختيار (ابونا) Abuna أو بطريارك الكنيسة الاثيوبية من بين الرهبان الاقباط في مصر وظلت كذلك لمدة طويلة، على الرغم من أن غالبية الشعب المصري من المسلمين وغالبية الاحباش من المسيحيين لكن اثيوبيا ظلت تعتمد على الكنيسة القبطية، وكان ذلك الاعتماد مصدر فخر لجميع المصريين.

٣- ان احتلال ايطاليا لأثيوبيا معناه سيطرة ايطاليا على منابع النيل وأن كل الضمانات التي حصلت عليها مصر من الحكومات الاثيوبية لترك منابع النيل قد زالت فاعليتها وأن المشاريع الايطالية المتعلقة ببحيرة تانا قد تنفذ ومن ثم حرمان مصر من مياه النيل او تقنينها [٣٩].

٤- اثار الاحتلال الايطالي لليبيا مشاعر الشعب المصري ولاسيما بعد المعاملة القاسية لتلك القوات للشعب الليبي المسلم والتي رأى فيها قسوة احتلال أجنبي لبلد شقيق، فضلا عن السيطرة الايطالية على حدود مصر الغربية وأن احتلالها لاثيوبيا من الممكن ان يجعل مصر بين طرفي كماشة للإيطاليين.

ولكل تلك الأسباب، أظهر الشعب المصري تعاطفه مع اثيوبيا منذ بداية النزاع، واخذ يتابع اخبار تطور الاحداث بين البلدين بصورة كبيرة، ادت الصحف المصرية دوراً مهما في اثارة الرأي العام المصري ضد ايطاليا، لأنها كانت تتابع كل تفاصيلها وتنشرها بصورة يومية، وعندما بدأت الحرب اخذت الصحف تنشر اخبارها بدقة وتفصيل، وكانت وسيلتها

في ذلك نشر البرقيات الصحفية الواردة من وكالات الأنباء الأجنبية، وأرسلت بعض الصحف مراسليها إلى أديس ابابا مقر جريدة البلاغ، وكانت الصحف تنشر اخبار الحرب في صفحاتها الاولى وتقوم بنشر صور من المعارك الدائرة هناك في صفحاتها الاخيرة [٤٠]، وبالطبع كانت تلك الاخبار تؤثر بشكل كبير في الرأي العام المصري الذي أصبح يتابع الموقف بصورة اكبر وبدأ يحلل الاحداث ويستنتج منها المواقف الضرورية ومن ثم شكل ضغطا على الحكومة المصرية.

أصبح النزاع الايطالي الاثيوبي الشغل الشاغل لمختلف فئات المجتمع المصري بعامته ومثقفيه ، واحزابه وسياسيه، وقد اقدمت الهيئات الأهلية المصرية على تشكيل لجان متعددة لدعم اثيوبيا، كان أولها اللجنة التحضيرية للدفاع عن الحبشة والتي كان يرأسها النبيل إسماعيل داود [٤١] وعضوية الامير عمر طوسون وعدد كبير من المصريين[٤٢]، وكان الهدف من تلك اللجنة تشكيل جيش من المتطوعين المصريين للقتال إلى جانب الأحباش، وقامت بتسجيل اسماء من يرغب في القتال أو من يرغب بتقديم المساعدات الفنية والصناعية للجيش الاثيوبي[٤٣].

واقترح النبيل إسماعيل داود تشكيل فرقة مصرية من المتطوعين يقودها ضباط مصريون، كما قام الضابط المصري السابق محمود محرم بكتابة خطاب مفتوح نشرته صحيفة روز اليوسف، يطلب فيه ترحيل العسكريين المصريين للقتال في اثيوبيا إذ قال:" ان التطوع في صفوف الجيش الحبشي انتصار للحرية ضد جشع الاستعمار وان علينا المشاركة في الدفاع عن بلادهم التي يربطنا بها الرابطة التاريخية والدينية والجغرافية" [٤٤].

وفي ايلول ١٩٣٥ شكلت اللجنة العامة للدفاع عن الحبشة [٤٥]، وكانت اللجنة تعقد اجتماعاتها في دار البطريركية القبطية في القاهرة، وانظم اليها عدد كبير من الشخصيات السياسية المصرية البارزة [٤٦].

وقامت اللجنة بحث الشعب المصري على المساهمة في مساعدة الاثيوبيين كل حسب مقدرته، وخطب الأمير عمر طوسون قائلا: " الأمة الاثيوبية لقي المسلمون الأوائل عندها التكريم تتربط النصارى فيها بروابط مع الكنيسة القبطية... في اثيوبيا يعيش اخوان لنا في الدين وفي الجوار، وان القضاء على استقلال اثيوبيا معناه القضاء على كل امل في استقلال مصر الصحيح، ان اثيوبيا مظلومة ومعتدى عليها... واهم روافد نيلنا الأزرق تأتي من اثيوبيا" [٤٧].

كانت المسألة تمثل للشعب المصري حدثاً بالغ الأهمية ولاسيما أن الإشارات التي عكسها خطاب الأمير عمر طوسون، فالمسالة الاثيوبية لا تتمثل ببعدها السياسي فحسب وانما لها ابعاد اقتصادية تتمثل بسيطرة الايطاليين على بحيرة تانا اهم رافد للنيل الأزرق مما يعني حرمان مصر من شيريانها الحيوي، فضلا عن البعد الاجتماعي الذي يتمثل بصلة الجوار بين البلدين والترابط الواضح بين الكنيسة القبطية المصرية والكنيسة الاثيوبية، وتلك الابعاد دفعت النبيل إسماعيل داود إلى السفر إلى اثيوبيا لزيارة ميادين القتال والنظر في الطلبات الواجب إرسالها إلى المقاتلين هناك.

استمر نشاط اللجنة في جمع الأموال والمعونات والتبرعات، وبعدما لمست اللجنة حاجة الاثيوبيين إلى الأدوية والمساعدات الطبية الأخرى، تقرر انشاء اللجنة العامة للمساعدة الطبية لاثيوبيا، وكانت مهمتها جمع المعونة الطبية والدوائية وتقديمها للاثيوبيين، وأصبح الدكتور عبد الحميد سعيد رئيسا لها [٤٨].

اهتمت اللجنة بالأشراف على سفر البعثات الطبية للعمل في ميدان القتال في اثيوبيا إذ تمكنت بعثات طبية عدة من الوصول إلى اثيوبيا، متخذة من مدينة هرر مقرا لها [٤٩]، ومن الملاحظ أن الحكومة المصرية قدمت التسهيلات كافة لسفر البعثات الطبية بل أنها اعفت جميع العاملين في تلك البعثات من أجور النقل بالسكك الحديدية الحكومية المصرية [٥٠]، وذلك يدل على تشجيع الحكومة المصرية للشعب المصري لمؤازرة الشعب الاثيوبي كما يدل على موقف الحكومة المصرية الرافض للاحتلال الايطالي لأثيوبيا.

قامت الطائرات الايطالية في كانون الثاني ١٩٣٦ بقصف مستشفيات البعثات الطبية المصرية في (بوللي ودجابور وجيجيكا) [٥١]، وقامت اللجنة العليا للمساعدة الطبية بإرسال تلغراف من النبيل إسماعيل داود يوضح فيه الغارات الايطالية على المستشفيات المصرية وأصدرت اللجنة العامة لمساعدة اثيوبيا في الثامن من كانون الثاني بيانا إلى الشعب المصري جاء فيه: " ايها المصريون علمتم ما كان من نبأ اعتداء الطائرات الايطالية على بعثتكم الطبية التي اوفدتم بها إلى الحبشة ابناءكم رسل الإنسانية... ليقوموا عنكم لإخوانكم الاثيوبين بالحق الذي تتقاضاه المروءة كما يتقاضاه الجوار .. فإذا كانت قوات ايطاليا في الحبشة قد توهمت بتدمير مستشفى البعثة المصرية في دجابور يصدكم عن تلك الغاية ويميل بكم عن الثبات عليه ومضاعفة الجهد فيها فقد توهمت باطلا وظنت خيالا ولقد كان على القوات الايطالية الا تنسى ان المصريين للخير العام على عاطفة لا تخص جنسا دون جنس وقد عرف الشعب الايطالي تلك العاطفة يوم اصابته كارثة مسينا[٥٢]، إذ تذوق طعم المرؤة المصرية بما بذلته مصر من صادق العون لمنكوبي تلك الكارثة " [٥٣].

ويتضح من ذلك البيان الموقف الثابت للشعب المصري ضد الاحتلال الايطالي لأثيوبيا، وخير دليل على ذلك استئناف البعثات الطبية لعملها في اثيوبيا بل انها استطاعت رصد مبلغ كبير لتلك البعثات وهو ثمانية آلاف وسبعمائة جنيه مصري وضعت في بنك اثيوبيا للإنفاق على تجديد مركز البعثة في دجابور [٥٤].

لم تتوقف الاعتداءات الايطالية على البعثات الطبية المصرية فقد قامت بقصف مراكز البعثات الطبية مرات عدة وذلك في الثامن عشر والتاسع عشر من كانون الثاني ١٩٣٦ [٥٥]، وقد انكرت الحكومة الايطالية تلك الغارات وكذبتها[٥٦]. والملاحظ من خلال ضرب البعثات الطبية المصرية أنها كانت تهدف إلى ابعاد المصريين عن اثيوبيا لمحاولة تحييدها في تلك الحرب ولاسيما ان مصر كانت قد اسهمت في العقوبات الاقتصادية ضد ايطاليا فخشيت الأخيرة ان تنجر مصر إلى تلك الحرب من خلال الضغط الشعبي، ويتضح ذلك الأمر أكثر من معرفة ان كل الغارات الايطالية على البعثات الطبية المصرية كانت تحذيرية ولم تكن لغاية القتل فلم يقتل أحد من المصريين في تلك الغارات.

لم تقتصر المساعدات التي قدمها الشعب المصري على المساعدات الطبية، بل تعدت ابعد الحدود، فقد نشطت الجمعيات الدينية المصرية الإسلامية والقبطية بجمع التبرعات، إذ قامت جمعية الشبان المسلمين بنشاط كبير لجمع المال لاثيوبيا، واسهمت في تنظيم نشاط الطلاب الاثيوبيين المسلمين الذين يدرسون في الأزهر وتكفلت بإجراءات سفرهم إلى بلادهم للمشاركة في الحرب [٥٧].

أما النشاطات القبطية فقد تمثلت بعقد الاجتماعات في دار البطريركية نظرا للصلة الوثيقة التي تربط الكنيسة الاثيوبية بالكنيسة القبطية المصرية، وكان البطريرك الانبا يؤنس يتمتع بنفوذ ديني كبير في اثيوبيا[٥٨] وشكل ما عرف باسم "السوق الخيرية لاتحاد الجمعيات القبطية لإسعاف الحبشة" وكانت تلك السوق برعاية الامير عمر طوسون[٥٩]، وأقامت جمعية ثمرة التوفيق القبطية سوقا خيريا خصص ايراداته لإعانة منكوبي الحرب الأثيوبيين[٦٠].

استمر النشاط المصري لمعونة اثيوبيا وشمل فئات أخرى من المجتمع المصري وهم الطلاب ، إذ تكونت لجان طلابية اهمها اللجنة الطلابية لجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الان) وتكونت من طلاب مسلمين وأقباط، ونشطت في جمع التبرعات المالية، كما نظمت حملة عرفت باسم "قرش الحبشة" واعدت الطوابع وصار الطلاب يوزعونها في المدارس والجامعات والمعاهد العليا تحت اشراف لجنة الطلبة التنفيذية لقرش الحبشة [٦١].

ومع استمرار النشاط الشعبي لم يصدر عن الحكومة المصرية حتى احتجاج رسمي على قصف البعثات الطبية المصرية، ويبدو أن عدم اتخاذ موقف واضح من تلك الحرب كان لغاية مماطلة بريطانيا لغرض الحصول على معاهدة تضمن الاستقلال، فلم ترغب الحكومة المصرية آنذاك باتخاذ موقف صارم تجاه ايطاليا حتى لا تفهم بريطانيا أن الحكومة المصرية سترتمي بأحضانها وذلك ما كانت تبغيه بريطانيا.

**الخاتمة**

اخذت العلاقات المصرية الايطالية بالتدهور التدريجي على أثر الاحتلال الايطالي لاثيوبيا عام ١٩٣٥ ، وكان الموقف الرسمي المصري متطابقاً مع الموقف البريطاني، في بداية الامر، لكنه تطور ازاء الضغط الشعبي إلى موقف معارض لذلك الاحتلال، لاسيما بعد ادراك الساسة المصريين أن سيطرة ايطاليا على اثيوبيا يعني السيطرة على بحيرة تانا منبع النيل ومن ثم سيكون شريان مصر الحيوي بيد ايطاليا، ناهيك عن سيطرة ايطاليا على ليبيا وذلك يعني وقوع مصر بين كماشة ايطاليا، لذلك ما أن طُرحت فكرة العقوبات الاقتصادية على ايطاليا حتى اعلنت الحكومة المصرية قبولها لتنطبق تلك العقوبات على الرغم من عدم اشتراكها بعضوية عصبة الامم، لكنها رأت في ذلك القرار الأممي الباب الوحيد الذي تستطيع منه الوقوف ضد التوسع الايطالي. وكان للمشاركة المصرية في العقوبات دور كبير في تعكير العلاقات مع الايطاليين الذين أدعوا بأنهم متفهمون لموقف مصر على اعتبار انه جاء وفق ما تريده بريطانيا.

كان للموقف الشعبي المصري دورٌ بارزٌ في الحرب الايطالية الاثيوبية، إذ عارض وبشدة للاحتلال الايطالي فقد شعر المصريون بخطورة الاحتلال على حياتهم ومستقبلهم فعملوا جهدهم للمشاركة مع الاثيوبيين لصد العدوان الايطالي وتجلى ذلك بصورة كبيرة من خلال ارسال المعونات المادية والإنسانية إلى اثيوبيا وكان للبعثات الطبية المصرية دور كبير في مساعدة جرحى الحرب من الاثيوبيين، كما كان للأحزاب المصرية والصحافة دور كبير في اثارة الرأي العام ضد الاحتلال الايطالي لاثيوبيا.

**الهوامش**

---

[١] غرازياني: مارشال ايطالي، حاكم ليبيا العام وقائد القوات الايطالية، ولد عام ١٨٨٢، درس القانون في جامعة روما، تطوع في خدمة الجيش الايطالي العامل في ارتيريا (١٩٠٧-١٩١٢)، كما ارتبط اسمه بالقضاء على المقاومة في برقة (١٩٣٠-١٩٣١)، أصبح نائب الملك الايطالي في اثيوبيا (١٩٣٦- ١٩٣٧)، وحاكم ليبيا العام(١٩٤٠- ١٩٤١)، اختير قائدا عاما للحملة الايطالية على مصر خلال الحرب العالمية الثانية ، قبضت عليه من المخابرات الأمريكية عام ١٩٤٥، وقدم للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى عام ١٩٤٨، توفى عام ١٩٥٥، ينظر :

Victoria Witkowski, II Maresciallo d'Itali: una valutazione di Rodolfo Graziani attraverso il suo monument ad Affile , 2013.

[٢] أ .ج. دي ماتفيل، تاريخ الحرب " ايطاليا والحبشة" تعريب ، فخري عمر فوزي، المجلة العسكرية ، العدد (٥٠)، السنة الثالثة عشر، نيسان ١٩٣٦، ص ٤٩٧-٤٩٨؛ عاطف السيد، البحر الأحمر والعالم المعاصر ، القاهرة، ١٩٨٥ ، ص ١١٥-١١٨.

[٣] **توفيق نسيم:** سياسي ورجل دولة مصري، ولد عام ١٨٧١، ينتمي لأسرة تركية موطنها الأصلي في الأناضول، التحق بمدرسة الحقوق وتخرج منها عام ١٨٩٤، عين معاون نيابة عام ١٨٩٥، تدرج في سلك القضاء حتى أصبح قاضيا عام ١٩٠٨، تولى وزارة الأوقاف (أيار ١٩١٩- تشرين الثاني ١٩١٩)، ثم وزيرا للداخلية (تشرين الثاني ١٩١٩- أيار ١٩٢١) ، ثم أصبح رئيسا للوزراء ثلاث مرات (١٩٢٠-١٩٢١)، ( ١٩٢٢-١٩٢٣) ، (١٩٣٤-١٩٣٦)، توفى عام ١٩٣٨، ينظر: يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣، القاهرة، مطابع الأهرام، ١٩٧٥ ، ص ٢١٩.

(٤) طلعت إسماعيل رمضان، إجراءات الطوارئ البريطانية في مصر تجاه النزاع الايطالي الحبشي سنة ١٩٣٥ - دراسة وثائقية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٣٢.
(٥) طلعت إسماعيل رمضان ، المصدر السابق، ص ٣٣.
(٦) مجلة المصور، العدد، (٥٥٥)، في ٣١ أيار ١٩٣٥، ص ٣٩.
(٧) المصدر نفسه، ص ٣٩.
(8) F.O .407/218, Lampson to Samuel Hoare, No.59, 12/7/1935.
(٩) مايلز لامبسون : دبلوماسي بريطاني، ولد عام ١٨٨٠، عمل بوزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٠٣، أصبح سكرتيرا ثانيا بطوكيو عام ١٩٠٨ وصوفيا عام ١٩١١ وبكين عام ١٩١٦، عمل مندوبا ساميا لبريطانيا في سيبريا عام ١٩٢٠، ثم وزيرا مفوضا في الصين (١٩٢٦-١٩٣٣) ، أصبح مندوبا ساميا في مصر والسودان (١٩٣٤- ١٩٣٦) ، ثم سفيرا لبريطانيا في مصر ( ١٩٣٦-١٩٤٦)، منح لقب لورد وأصبح عضوا بمجلس اللوردات، تولى منصب مفوض خاص في جنوب شرق اسيا ( ١٩٤٦-١٩٤٨) ، توفى عام ١٩٦٤، للتفاصيل ينظر: بشير حمود علوان حسين الدراجي، دور السير مايلز لامبسون في الحياة السياسية المصرية ١٩٣٤-١٩٤٦، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة بغداد، كلية الآداب ٢٠١٣.
(10) F.O .407/218,.Lampson to Samuel Hoare, No.59, 12/7/1935.
(11) Ibid .
(12) F.O .407/218,.Lampson to Samuel Hoare, No.59, 12/7/1935.
(13) Ibid, Passage of Italian aircraft Over Egypt and the Sudan: Me Morandum by, Mr Beckett and Liegh Smith, No.62, 22/8/1935.
(١٤) صموئيل هور: رجل دولة بريطاني محافظ، ولد في شباط ١٨٨٠ خدم في الجيش البريطاني في اثناء الحرب العالمية الأولى ،أصبح وزيرا للطيران(١٩٢٤- ١٩٢٩) ثم تولى وزارة الخارجية في حزيران ١٩٣٥ بعد اندلاع الأزمة الحبشية ، أصبح وزيرا للشؤون الداخلية (١٩٣٧-١٩٣٩) بعد ذلك أصبح سفيرا لبلاده في اسبانيا، توفى في ٧ آيار ١٩٥٩، ينظر:

New Encyclopaedia Britannica , Vol.5,London,1975,P.958.
(15) F.O. 407/218. Samuel Hoare to Lampson, No. 93, 15/10/1935.
(16) Ibid.
(١٧) هدى محمد عبده عثمان، التنافس الاستعماري بين بريطانيا وايطاليا في منطقتي العالم العربي وشرق افريقيا ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م -١٣٦٥هـ/ ١٩٤٥م ، الرياض ٢٠٠٧، ص١٣٤.
(18) F.O. 407/218.,Egyption Prime minister to Sir Lampson , No.115, 30/10/1935.
(19) Ibid, Lampson to Samuel Hoare, No.106, 8/10/1935.
(٢٠) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٧٢٦ المفوضية العراقية في مصر إلى وزارة الخارجية العراقية، (بلا معلومات) ، و٥٤، ص ٧٥؛ طلعت إسماعيل رمضان، المصدر السابق، ص ٩٧-٩٨.
(21) F.O/407.218.Sub- enclosure in No.116 Note of the meeting at the Ministry of Justice on Thursday, November 7,1935, to discuss the practical application by The Government of Egypt of the " Sanctions" recommended by the League of Nations.
(22) Ibid
(23) Ibid .
(24) F.O.407.218.Sub- enclosure in No.116.
(25) Ibid.
(26) Ibid.
(٢٧) **ميثاق بريان - كيلوج**: وهو الميثاق الذي عقد بغية سد الثغره الوارده في نظام عصبة الأمم من عدم تحريمها للحرب بصفة قاطعة، إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بإبرام ميثاق بباريس عام ١٩٢٨ ليكون بمثابة ميثاق عام للسلام تشترك فيه جميع الدول ، ويحرم استعمال الحرب وسيلة لفض المنازعات. وعرف ذلك الميثاق باسم ميثاق بريان كيلوج نسبة لوزيري الدولتين صاحبتي الفكرة ، وانظم للميثاق ما يزيد على ستين دولة ، ينظر: إبراهيم سعيد البيضاني، العلاقات الدولية والحد من سباق التسلح ١٩٢٢-١٩٢٨، مجلة كلية الآداب، بغداد ، العدد (٦٨)،٢٠٠٥، ص ١٤٦.
(28) F.O.407/218.Sub- enclosure in No.116.
(29) Ibid, Lampson to Samuel Hoare, No. 132, 3/12/1935. Enclosoure 2 in No.123.( Note au conseildes Ministres).
(30) Ibid.

(31) F.O/407.218, Lampson to Samuel Hoare, No.132, 3/12/1935. Enclosoure 2 in No.123.(Note au conseildes Ministres).

(٣٢) طلعت إسماعيل رمضان ، المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٣٣) المصدر نفسه ، ص١٠٣.

(٣٤) الهاوترز:- مدفع قذّاف.

(٣٥) الكاوتشوك : المطاط.

(٣٦) البوكسيت : الخام الطبيعي الذي تصنع منه مادة الالمونيوم .

(٣٧) طلعت إسماعيل رمضان، المصدر السابق ، ص ١٠٣-١٠٤.

(38) H.A.R.Gibb,The Situation in Egypt, International Affairs(Royal Institute of International Affairs 1931-1939) ,Vol.15.No.3(May-Jun,1936),P.351.

(٣٩) انتوني سوريال عبد السيد، المصدر السابق ، ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٤٠) بشير حمود علوان حسين الدراجي، المصدر السابق، ص ٨٦؛ عبد الملك عودة، الرأي العام المصري والحرب الاثيوبية الايطالية ، مجلة السياسة الدولية، السنة السادسة، العدد (١٩) ، يناير ١٩٧٠، ص ٥٤.

(٤١) **إسماعيل داود**: وهو احد احفاد محمد علي باشا،بحيث يعود نسبه إلى بيت داود ابن محمد علي باشا الصغير، وهو الابن الخامس والأخير لمحمد علي باشا الكبير، ينظر: جريدة المصري اليوم، العدد (١٩٩٨)، في ٢ كانون الأول ٢٠٠٩.

(٤٢) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في مصر في وثائق الممثليات العراقية في القاهرة ١٩٣٠-١٩٤٢ ، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢ ، رقم الوثيقة (٥٥)، تاريخها آب ١٩٣٥، ص ٤٤٤.

(٤٣) زينب نايف احمد الالوسي ، الاحتلال الايطالي لاثيوبيا والموقف العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، بغداد، معهد التاريخ العربي، ١٩٩٩، ص ٧٧.

(٤٤) نقلا عن ، عبد الملك عودة، المصدر السابق ، ص ٤٥.

(٤٥) تشكلت تلك اللجنة نتيجة اندماج اللجنة التحضيرية للدفاع عن قضية الحبشة التي يرأسها النبيل إسماعيل داود والدكتور عبد الحميد سعيد، الرئيس العام لجمعيات الشبان المسلمين، مع مجموعة أخرى شكلها البطريرك الأنبا يؤنس والأمير عمر طوسون، وبذلك تشكلت اللجنة العامة للدفاع عن قضية الحبشة، وصار الأنبا يؤنس راعيا للجنة والأمير عمر طوسون رئيسها الفخري والنبيل إسماعيل داود رئيسا لها والدكتور عبد الحميد سعيد نائبا للرئيس، ينظر: المصدر نفسه ، ص ٤٦.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٤٧) عبد الملك عودة، المصدر السابق ، ص ٤٧.

(٤٨) جريدة الأهرام، العدد ،( ١٨٢٦٤)، في ١٥ تشرين الأول ١٩٣٥.

(٤٩) مجلة المصور، العدد( ٥٨٧ )، في ١٠ تشرين الثاني١٩٣٦، ص١٢.

(٥٠) جريدة الأهرام، العدد( ١٨٣٠٨)، في٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٥.

(٥١) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، رقم الوثيقة (٦٨)، تاريخها كانون الثاني ١٩٣٦، ص ٤٧١.

(٥٢) **كارثة مسينا**: مسينا هي جزيرة في صقلية ضربها زلزال عنيف بلغ ٧/٥ درجة على مقياس ريختر ، في ١٩٠٨/١٢/٢٨ وأصاب الدمار منطقة تبلغ نصف قطرها ٣٠٠ كم وخلال لحظات ضرب اعصار بأرتفاع ١٣م السواحل المجاورة فسبب خرابا كبيرا إذ تهدمت ٩٣% من الابنية في مسينا ومات حوالي ٧٠،٠٠٠ مواطن ، وشاركت مصر بحملة لمساعدة المنكوبين الذين رثاهم شاعر النيل حافظ إبراهيم بقصيدة كاملة جاء فيها :

**مـــا لمســـين فـــي صـــباها خســـفت ثـــم اغرقـــت ثـــم بـــادت**
**ودعاهـــا فـــي الـــردى داعيـــان فقضـــي الامـــر كلـــه فـــي ثـــواني**

ينظر: www.marefa.org .

(٥٣) نقلاً عن: جريدة مصر، العدد،( ١١٥٣٩)، في ٨ كانون الثاني ١٩٣٦.

(٥٤) المصدر نفسه، العدد،(٥٤١١٠)، في ١١ كانون الثاني ١٩٣٦.

(٥٥) المصدر نفسه، العدد، (١١٥٧٣)، في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٦؛ العدد( ١١٥٧٤)، في ١٩ كانون الثاني ١٩٣٦.

(٥٦) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، رقم الوثيقة (٦٨)، تاريخها كانون الثاني ١٩٣٦، ص ٤٧١؛ جريدة الاهرام، العدد(١٩٤٥٩)، في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦.

(٥٧) عبد الملك عودة، المصدر السابق، ص ٤٨.

(٥٨) مجلة المصور، العدد (٩٥٠)، في ٣١ كانون الثاني ١٩٣٦، ص ٨.

(٥٩) جريدة مصر، العدد (١١٤٩٥)، في ١١كانون الأول ١٩٣٥.

(٦٠) انتوني سوريال عبد السيد، المصدر السابق، ص ٣٦١.

(٦١) عبد الملك عودة، المصدر السابق، ص ٤٨.